الفصل الثالث

تطور النظام الدولي من ويستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة

- مقدمة.
3.1 المبحث الأول: النظام الدولي و نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي.
3.2 المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الدولي.
- الخلاصة.

الفصل الثالث

تطور النظام الدولي من ويستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة

مقدمة:

يشير مفهوم النظام الدولي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، وقواعد سلوكية دولية محددة، وهي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الظروف. (مقلد، 2007م، ص234)

وهكذا ترجع البداية التاريخية لظهور النظام السياسي الدولي الراهن إلى منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد إلى عام 1648م، عندما عقدت معاهدة "وستفاليا"* الشهيرة التي أنهت الحروب الدينية** في أوروبا، والتي استمرت زهاء ثلاثين عامًا متصلة، والنظام السياسي الدولي (الأوروبي في حقيقته) الذي أرست

---

* معاهدة مونستر وأوسنابروك أو معاهدة ويستفاليا، هي المعاهدة التي تم توقيعها في عام 1648م في مونستر (ألمانيا)، مما أدى إلى انتهاء حرب الثلاثين عاماً، كما أنها الحرب التي بدأت مع الثورة ضد هابسبورغ في بوهيميا في عام 1618م والتي كانت بسبب الصراعات المختلفة بشأن دستور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ونظام الدولة من أوروبا. شارك في معاهدة ويستفاليا كل من الإمبراطور الروماني المقدس، فرديناند الثالث؛ مملكة أسبانيا، مملكة فرنسا؛ الإمبراطورية السويدية، الجمهورية الهولندية، أمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وملوك المدن الإمبراطورية الحرة.

** يطلق اسم الحروب الدينية في أوروبا على سلسلة من المعارك الأوربية التي حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي بعد ظهور حركة الإصلاح البروتستانتية .ورغم أن الدين لا يدخل أحيانا كسبب مباشر، إلا أن جميع هذه الحروب كانت مرتبطة بالتغير الديني في تلك الفترة والصراع والتنافس الذي أدى إليه.

استمرت الحروب الدينية بصورة متعاقبة لمدة مئة وواحد وثلاثين سنة بين عامي (1517 - 1648 م)، وجرت في سويسرا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، بوهيميا، هولندا، إنكلترا، سكوتلندا، إيرلندا، والدنمارك.

معاهدة "وستفاليا" وهو نظام اعتمد في صميمه على محاولة الفصل الصارم بين الدين والسياسة في علاقات دول القارة الأوروبية ببعضها، وكذلك على محاولة فرض الاحترام لمبدأ الاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية ونشأة الدولة القومية Nation-state، بصرف النظر عما إذا كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، وبما كان يعنيه ذلك من الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية تحت أي مبرر كان، وقد قام النظام الدولي السابق على أساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه والتي تقاسمت القوة فيما بينها، وعرف بالنظام الدولي متعدد القوى، ويلاحظ أن الذي تحمّل بصورة رئيسية مسؤولية تنفيذ نظام توازن القوى، والذي شكل الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي (الأوروبي) وقتها، هي الدول الكبرى، ذلك أنه لم يكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن ونصرته ضد كل أشكال التهديد والعدوان. (مقلد، 2007م، ص40-41)

لقد شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين، وحربًا باردة، شكلت كل منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدت كل منها إلى سقوط إمبراطوريات، وبروز قوى جديدة، تحولت مع الوقت هي ذاتها إلى إمبراطوريات، فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت إمبراطوريتان أوروبيتان، هما ألمانيا والنمسا/المجر، وإمبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى، إلا أنها آثرت الانسحاب وإتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلا من الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام إمبراطوريتين غير أوروبيتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هيمنتا على المسرح المركزي الأوروبي، ومن خلاله على العالم (حتى، 1992م، ص 32).

المبحث الأول

النظام الدولي و نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي

تعريف النظام الدولي

يقصد بالنظام الدولي تلك التفاعلات بين الفاعلين العالميين، والذي يتحدد وفق مجموعة غير محدودة من القواعد، ويشتمل هذا التعريف المبسّط على عناصر ثلاثة رئيسة: (قرني، هلال، 1994م، ص43-44)

1- إن الفاعلين العالميين، سواء الدول ذات السيادة أم غيرها كالمنظمات الدولية، أم هيئات المجتمع المدني، أشخاص القانون الدولي العام، أو الشركات متعددة الجنسيات – يتباينون من حيث قدراتهم، أو خصائصهم الهيكلية، أو أهدافهم.

2- تأخذ العلاقات بين هؤلاء الفاعلين أنماطا منتظمة من الصراع أو التعاون الدولي، وتتضمن جوانب مختلفة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية.

3- تحكم هذه العلاقات مجموعة من القواعد في إطار ما يعرف بالقانون والعرف الدوليين.

قد يكون من المهم قبل تناول التغير في النظام الدولي توضيح العلاقة بين النظام الدولي والسياسات الخارجية، فلكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام. ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى، ثم مستوى ثان يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته. (علوي، 2015م)، وقد شهدت الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية تميز النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت هناك مجموعة من القوى السياسية التي تتنافس وتتصارع فيما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم، مثل الدولة العثمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، وغيرها من القوى الأوروبية، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945م تغيّر النظام الدولي وتحوّل إلى نظام الثنائية القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وهو الصراع الذي يطلق عليه الحرب الباردة، واتسم الصراع نفسه

باستقطاب القوتين الأعظم (موسكو، وواشنطن) لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسين، وفي العام 1991م شهد العالم تحولاً مهماً عندما سقط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وعلى الفور تغيّر النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهي الحالة التي لا تزال سائدة في النظام حتى اليوم، إذ لا يوجد طرف دولي ينافس الولايات المتحدة، ولذلك يطلق عليها لدى خبراء العلاقات الدولية وعلماء السياسة بأنها القوة الأعظم في العالم.

وقد حاولت معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية أن تعطى تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول، ومثال ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من العراق وليبيا، وترى هذه الدراسات السياسة الخارجية للدول وكأنها نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية. ولكن هذه الرؤية اختلفت، حيث تؤكد الدراسات الآن على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة من عوامل داخلية بالأساس، بل إنها انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة معينة ويجعلها تغير من سياساتها ومؤسساتها الداخلية، ومن ثم تتغير وتتأثر سياساتها الخارجية. وبالتالي السبب الأساسي لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون مرجعه بالضرورة لأسباب داخلية كما يبدو ظاهرياً، بل إن مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي . (يوسف، 1999م، ص24–25)

وإذا كان النظام الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول، فمن المهم توضيح التغير الحادث في النظام الدولي، حيث يوجد اختلافات واسعة حول تشخيص التطورات التي حفلت بها الساحة الدولية خلال السنوات الماضية. وترجع هذه الاختلافات إلى الغموض الكامن في هذه التطورات ذاتها. وبعيداً عن هذه الاختلافات هناك تميز بين معنيين لمفهوم النظام الدولي، الأول يرتبط بالتفاعلات الفعلية وموازين القوى وتباين المصالح وتعدد الاستراتيجيات فيما بين الدول، وخاصة الكبرى منها، والثاني يقوم على القيم والقواعد المرعية وعلى القانون. وهذا التميز واضح في اللغة الإنجليزية حيث يستخدم مصطلح "System" لوصف المعنى الأول ومصطلح "Order" لوصف المعنى الثاني، وبرصد التحولات الراهنة في هيكل القوى على الساحة العالمية نجد ردة من حيث المضمون مقارنة بالمرحلة السابقة عليها، والتي تميزت بتوازن نسبى ومتحرك بين العملاقين. وهذه الردة ليست حركة ميكانيكية وإنما عملية جدلية، ولكنها تعكس - في نهاية - الأمر فرض علاقات هيمنة جديدة بين الأقوياء والضعفاء، أو بين القوى العظمى والعالم الثالث.(Rosenau,1990,p.p47-66)

نهاية الصراع الإيديولوجي العالمي:

تتمثل أبرز التطورات الدولية في نهاية الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، وانهيار القوة السوفيتية في السياسة العالمية. لقد انتهى الاستقطاب الأيديولوجي بما يشبه الهزيمة الكاملة للشرق والانتصار الكامل للغرب، وترجع هزيمة الاشتراكية السوفيتية إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق. كما أن السياسات العدوانية المتطرفة للرئيس الأمريكي ريجان كان لها الفضل في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي، وأدت به في النهاية إلى التخلي عن الشيوعية. هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل باللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة وجمود الإدارة الاقتصادية، ويرى البعض بعض المؤشرات الإيجابية لنهاية هذا الصراع منها النظر إلى الصراعات الإقليمية والمحلية تبعاً لخصوصياتها بدلاً من النظر إليها من منظور الصراع الأيديولوجي والاستراتيجي العالمي الذي ميّز عصر الحرب الباردة، فضلاً عن المحافظة على السلام العالمي وحق البشرية في الحياة والتقدم بعيداً عن التهديد الدائم بالحرب النووية. (Fukuyamcii,1989, pp3-18)

ولكن على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما يمثله هذا من ضعف احتمالات حدوث حرب عالمية، فإن ذلك لم يحقق الاستقرار على الصعيد العالمي، بل إنه، على العكس من ذلك، أدى إلى انفجار الأوضاع على عدة مستويات، نذكر منها:

- نشوب صراعات إقليمية جديدة وتصعيد صراعات كان لها جذورها السابقة، وبخاصة بين الدول الأعضاء في (رابطة الدول المستقلة)، والصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو من مارس 1992م حتى نوفمبر 1995م، وغيرها من البؤر المتوترة في العالم، هذا إلى جانب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948م الذي يتذبذب ما بين لحظات استقرار وأوقات طويلة من عدم الاستقرار والتوتر. (توفيق، 1992م، ص 50-60)، وهنا نشير إلى أزمة الخليج الثانية عام 1991م وما ترتب عليها من أحداث ما زالت مستمرة إلى الآن. كل ذلك كان له أبلغ الأثر على السياسة الخارجية للدول العربية من أكثر من زاوية، منها الآتي (توفيق، 1992م، ص ص 87–90) :

أ. الانقسام الذي شهدته الدول العربية حول أسلوب وطريقة التعامل مع العراق. فنجد أن دول الخليج كانت تؤيد الإجراءات الانتقامية التي تتخذها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، بينما نجد دولاً أخرى ومنها مصر تطالب بضرورة إعادة النظر في حالة العقوبات المفروضة على العراق، وذلك تمهيداً لإنهائها.

ب. تأثرت السياسة الخارجية لدول الخليج بشكل واضح فيما يتعلق بتحديد العدو المفترض مواجهته، وحيث اعتبرت أن العراق يمثل العدو الأول لها، وهو ما يوضح التحول الذي شهدته أجندة السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية. ويؤكد ذلك أيضا توجيه دول الخليج لقواتها العسكرية تجاه دولة العراق. وهو ما يوضح اعتبارها أن العراق هو العدو الأول لها، ذلك حتى وإن صرحت في المناسبات الرسمية بأنها مستعدة لعودة العلاقات.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بناء على رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظماً غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق. (سليمان، 1998م، ص86-89)

تطور النظام الدولي:

لقد أصبحت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام الدولي عقب معاهدة وستفاليا عام 1648م، من أهم الآليات التي عمل بها النظام في جميع المراحل التاريخية، حيث كان لظهور الدولة القومية في أوروبا أثر في ذلك من ناحية إفضائها إلي رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها، واندفاعها لتطور عوامل قوتها باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي المتدفق لديها، فأصبح التوازن بينهما عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز اي منهما علي حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها، وتم تأطير ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوترخت* عام 1713م، إن القاعدة الأساسية لتوازن القوى تتمثل في اعتبار الصراع الطابع المميز للعلاقات الدولية، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية علي حساب غيرها من الدول، ويترتب علي ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل علي تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخري واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تطوير قواها أو تجمعها في ائتلاف قوي او محور مضاد قادر علي مجابهة التحدي الصادر من الخصم. (إبراهيم، 2016م)

---

* **معاهدة أوترخت** هي مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف الأوروبية المتنازعة بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل لتنهي حرب الخلافة الأسبانية (1701-1713). أبرمت الاتفاقية بين ممثلي الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا وممثلي الملك فيليب الخامس ملك إسبانيا من جهة، وبين ممثلي المملكة المتحدة ودوق سافوي من النمسا من جهة أخرى.

إن ظهور النظام السياسي هو الذي قاد إلى نشوء العلاقات الدولية، وظهر أول ما ظهر في أوروبا بعد إنهيار نظام الإقطاع، وبرزت الدولة القومية أو الوطنية وبدأت معالم النظام السياسي الدولي في التكوين، إذ قبل ذلك انتشرت الحروب الدينية في أوربا، وقد تشكلت معالم النظام الدولي من خلال التوصل إلى معاهدة وستفاليا عام 1648م ووفقاً لهذه المعاهدة تم إنهاء الحروب الدينية في أوربا، ومنذ إبرام معادة وستفاليا في العام 1648م وحتى مطلع القرن العشرين كانت السياسة الدولية مرادفة للسياسة الأوربية، وهنا يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في مراحل النظام السياسي الدولي وهي: (ضياء الدين، 2005م).

المرحلة الأولى: مرحلة توازن القوى من (1648-1914م) : تمتد منذ إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648م حتى اوائل القرن العشرين.

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة 1648م والتي أنهت الحروب الدينية، وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى" ، وكانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي، فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت بعد، مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها. (بركات، 2004م)

ويسمي هذا النظام بتوازن القوى (Balance of Power) وهو يقوم علي وجود عدد من التحالفات أو المحاور التي تتكافأ قواها أو تكاد، وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم، ومن أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من التحالفات والتجمعات الدولية. (مقلد، 1999م، ص 26)، وتصف الرؤى الفكرية في علم السياسة الدولية هذه المرحلة (بالفوضى الدولية) والمقصود بذلك أن العلاقات الدولية تتسم بعدم وجود سلطة عليا فوق الدولة، ومن ثم فإن الدولة هي الحكم الأخير فيما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من سلوكيات، ما يجعل من العلاقات الدولية عملية صراعية بالأساس، ويمكن تلخيص خصائص هذه المرحلة بالعناصر التالية: (سليم، 2005م، ص 46-47)

1- الدولة هي الفاعل الرئيس، إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية بحكم امتلاكها عنصري القوة والسيادة، والنظام الدولي عبارة عن مجموعة من الدول ذات السيادة.
2- إن كل دولة تستطيع أن تفعل ما تراه مناسبا ومحققا لمصالحها، فالفوضى الدولية هي السمة المميزة لهذه المرحلة.

3- إن قضية الأمن أصبحت بمثابة القضية المحورية للنظام، حيث رأت كل دولة أن القوة هي الكفيلة للحفاظ على سيادتها.
4- لا يعني حالة الفوضى الدولية ديمومة الحرب، فقد عملت آليات قللت من نشوب الحرب، ولعل أهم هذه الآليات (توازن القوى) من خلال كوابح الرشادة، أي أن الدولة تتصرف بناء على حساب موضوعي للمكاسب والخسائر، واختيار البديل الأكثر تعظيما للمكاسب، أو تقليلا للخسائر، وقد ظهرت في تلك المرحلة نظريات الجيوبولتكس المختلفة، أشهرها نظرية ما كندر، وماهان، وسبيكمان وغيرها. ويعتبر إسماعيل صبري: "أن (آليات توازن القوى) سيطرت على العلاقات الدولية منذ قيام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا في سنة 1648م حتى أواخر الثلاثينات من القرن الماضي. (مقلد، 1999م، ص27).

المبحث الثاني

التّحول في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية

1945م حتى 2006م

النظام الدولي الانتقالي منذ الحرب العالمية الثانية 1945م وحتى عام 1990م:

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تغيراً في مسار العلاقات الدولية نتيجة بروز قطبين وكتلتين مختلفتي التوجه والمصالح، وهما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى التنافس بينهما على زعامة العالم واستقطاب مناطق نفوذ إلى توتر العلاقات بينهما، وشهد عام 1947م إعلان مبدأ (ترومان) الذي كان الخطوة الأولى لشطر العالم إلى شطرين، ثم برنامج (مارشال) ودعوة الاتحاد السوفيتي إلى إنشاء (الكونفورم)*، وأدى كل ذلك لإندلاع الحرب الباردة الأولى (1947م – 1963م) التي كان تقسيم كوريا من أهم

* الكونفورم Conform : مكتب الإعلام الشيوعي آنذاك- للرد على أي تحرك في الكتلة الغربية.

مظاهرها، تلتها فترة تعايش سلمي (1963 – 1979م) ثم حرب باردة ثانية انتهت بتعاقب أحداث أدت إلى تلاشي نظام القطبية الثنائية وتحطيم جدار برلين في نوفمبر 1989م وانهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره الشيوعي عام 1991م. (مبرل، 2005م، ص95)

وإذا كان عام 1947م يعتبر عاماً لتكريس انقسام العالم إلى معسكرين فإن عام 1948م كان قد حمل معه ليس المزيد من التوتر والتدهور في علاقة الكتلتين فقط وإنما بداية المواجهة بينهما فعلياً، ولكن بشكل محدود وغير مباشر في شكل حرب باردة، فقد شهدت الفترة حصار سور برلين والذي نتج عنه قيام جمهوريتين ألمانيتين، وثم دمجت ألمانيا الغربية إلى المعسكر الغربي وألمانيا الشرقية إلى المعسكر الشرقي، وشهدت الفترة ذاتها ميلاد ميثاق (بروكسيل) بين فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج تحت ميثاق رسمي عرف بميثاق التعاون عام 1948*، ويعتبر ميلاداً لسلسلة من الأحلاف الموجهة ضد الإتحاد السوفيتي، كما شهدت هذه الفترة ميلاد ميثاق (الأطلسي)عام 1941** بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والذي كان موجهاً بوضوح نحو الإتحاد السوفيتي، وشهدت هذه الفترة أيضاً محاولات من الإتحاد السوفيتي للقيام بحلف موازي يضم معه دول أوروبا الشرقية، ولم يتم ذلك إلا في عام 1955م وشهد الشرق في هذه الفترة أحداثاً كثيرة كان أخطرها أحداث فلسطين وتأثيراتها على السلام العالمي من خلال تحيز واضح بريطاني أمريكي إلى الصهيونية. (مبرل، 2005م، ص 98- 99)

إثر التقدم التكنولوجي زادت الحاجة إلى البترول وأخذت الدول الكبرى تتصارع وتتسابق على استثماره مما زاد أهمية الشرق الأوسط في مجال التنافس الدولي، وتجلى ذلك في تصميم الولايات المتحدة الأمريكية في توفير احتياطاتها من النفط اعتماداً على بترول الشرق الأوسط، وهنا اصطدمت الرغبة الأمريكية بالمصالح البريطانية وشهدت هذه الفترة الحرب الأهلية الصينية حيث تدخلت الحكومة الأمريكية لصالح القوات الحكومية ودعمتها، فقام الإتحاد السوفيتي بدعم

---

* معاهدة بروكسل تم توقيعها في 17 مارس 1948م بين بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا والمملكة المتحدة، باعتبارها امتداداً لمعاهدة الدفاع في السنة السابقة "معاهدة دونكيرك" الموقعة بين بريطانيا وفرنسا. وحيث إن معاهدة بروكسل تتضمن بند الدفاع المشترك فقد وفرت الأساس الذي تأسس عليه مؤتمر باريس 1954م اتحاد أوروبا الغربية(WEU). أنهيت في 31 مارس 2010م.

** ميثاق الأطلسي هو إعلان مشترك أصدره رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل و رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت يوم 14 آب 1941م وقد وضّح الميثاق أهداف الحلفاء في فترة ما بعد الحرب.

القوات الشيوعية، هذا الصراع أدى بدوره إلى قيام الجمهورية الشعبية الصينية واجتاحت منطقة الشرق الأقصى موجة تحررية كبيرة أنتجت استقلال عشر دول (الفلبين – الهند – الباكستان – سيلان – بورما – أندونيسيا – فيتنام الشمالية – فيتنام الجنوبية – كمبوديا – لاوس) لكنها أيضاً أصبحت ترزح تحت الإستعمار الحديث وساحات للصراع، ومع نهاية عام 1952م كان يتنازع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وجهتا نظر هي: (لاسيل، 1994م، ص28)

1- وجهة نظر ترى ضرورة تحرير الديمقراطيات الشعبية من هيمنة الاتحاد السوفيتي.
2- وجهة النظر الثانية وترى عدم المجابهة مع الإتحاد السوفيتي، وإنما إضافته عن طريق تطوير الأسلحة الأمريكية وبناء حاجز عسكري وسياسي في وجهه.

ووجدت كلتا النظرتين تأييداً واسعاً، لكن الواقع كان نصير وجهة النظر الثانية نظراً لعجز الولايات المتحدة الأمريكية من إحراز نصر عسكري في حرب كوريا، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية للتسليم لفكرة التعايش السلمي بين المعسكرين، والعدول عن الاستمرار بالتدخل في حرب الهند الصينية بشكل مباشر، وضغطهم على الرئيس ترومان لعدم الأخذ بفكرة تطوير الحرب الكورية لدرجة الهجوم على الصين الشعبية، وتحديداً موقف بريطانيا وفرنسا إثر امتلاك الاتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية ثم الهيدروجينية مما يعني أنه إذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية حربها في الهند الصينية إلى درجة استخدام القوة الذرية، فإن حلفاءها في أوروبا يقعون تحت الطائلة التدميرية الذرية للاتحاد السوفيتي الذي هو أكبر حليف للصين الشعبية، مما يعني حرباً عالمية ثالثة مما أقنع الجميع بأن التعايش سلمياً هو الحل الوحيد الممكن بين المعسكرين، كما اعترضت مسيرة التعايش السلمي والإنفراج الدولي بعض العقبات، وكادت أن تؤدي إلى التفجير وفي طليعتها حيث تدخل الاتحاد السوفيتي في هنغاريا، وكذلك الحملة الثلاثية على مصر مما دفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ موقف موحد ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى وقف العمليات العسكرية، ومع كل ذلك وبعد أن أحرز الاتحاد السوفيتي النجاح في حقل الصواريخ العابرة للقارات، وأصبحت الأهداف الأمريكية ليست بمنأى عن التدمير والاجتياح، هذا ما جعل خطر الإفناء يصل إلى الرأي العام الأمريكي بعد أن كان يسيطر على الرأي العام الأوربي الحليف فقط، وبذلك أصبح نظام (توازن الرعب) أكثر شمولاً، ومع هذا النظام المرعب نشطت أيضاً الدبلوماسية، تلا تلك الأحداث وفاة استالين عام 1953م مما حدا بالاتحاد السوفيتي لإعادة تنظيم جبهته الداخلية، وكانت السياسة السوفيتية تنظر للسياسة الأمريكية بحذر شديد خاصة في أوروبا والشرق الأقصى، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإنشاء

(اتحاد أوروبا الغربية)، فعمد الإتحاد السوفيتي إلى الدعوة لمؤتمر يعقد في موسكو يدرس قضية الأمن الأوربي، ودعا له الدول الغربية وتم ذلك في العام 1954م بإعلانهم الاستعداد لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة تنظيم قواتهم المسلحة وقيادتها، ورغم ذلك إلا أن الكتلتين لم تتوقف عن الحوار لحل القضايا الشائكة في العالم، فعقد مؤتمر برلين لحل القضية الألمانية ومعاهدة الصلح بين ألمانيا والنمسا، وتطور الأمر حتى مؤتمر القمة الرباعي في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، وتمت فيه مناقشة قضايا الأمن الأوروبي ونزع السلاح واحتكاك الغرب والشرق، ولم يؤد المؤتمر إلى نتائج عملية في الساحة الدولية، وظلت الحرب الباردة تظهر وتختفي جراء إصرار كل فريق على مواقفه وعدم تقديم التنازلات. (لاسيل، 1994م، ص104)

إن القطبية الثنائية التي جسدت حالة انفصال بين عالمين مختلفين هي قضية قائمة في العقل في كلا الجانبين، ولكن انطوت العلاقات والقضايا بين المعسكرين على قاعدة عدم التدخل في شؤون الآخر، فقد أقرت كل كتلة ضمنياً بأن أراضي الكتلة الأخرى تعتبر (منطقة صيد محروسة)، ومن ثم فلا يجوز الاقتراب منها، واحتراماً لهذه القاعدة اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المتفرج من عمليات القمع التي استخدمها الاتحاد السوفيتي في مواجهة الثورات المناهضة له، وذلك في برلين 1953م – بولندا 56 – 71 – 81 – المجر 1956م) وترك الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة تتدخل بحرية في الدول التي تعتبرها منطقة نفوذ لها (سان دومينجو – بنما – جرينادا) وحتى عندما جرت محاولات لتغيير الوضع الإقليمي (حصار برلين – كوبا – الصواريخ السوفيتية) رغم أن هذه المحاولات أدت إلى اندلاع أزمات حادة، لكنها انتهت جميعها بالعودة إلى نقطة البداية، وهنالك قاعدة أخرى تعامل بها المعسكران وهي غير مكتوبة وهي (حدة التنافس للسيطرة على التخوم)، وبذلت القوتان أقصى جهد لاستمالة الدول إليها، واستخدمت كافة الأساليب والأدوات، وبذلك يفسر لماذا ظلت بنية العلاقات الدولية محكومة في مجملها بالقطبية الثنائية، ومن ثم ففي دفتر حسابات هذه القطبية الثنائية وحدها تسجل وتنسب وقائع النصر أو الهزيمة. (لاسيل، 1994م ، ص58)

وخلال السبعينات تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق التوازن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانتصرت حركات التحرر والاشتراكية التي ساندها الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وأحدث التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان تطوراً نوعياً جديداً للسلوك السوفيتي في الحرب الباردة، بيد أنه ما كاد ينتهي عقد السبعينات حتى قادت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان تصعيداً غير مسبوق للحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتيى واستهدف ذلك وأد الإشتراكية ذاتها وحشد القدرات الشاملة

الأمريكية والغربية لتحقيق هذا الهدف من خلال إجبار الإتحاد السوفيتي على سباق جديد للتسلح يقوده إلى الإنهيار والإستسلام. (إزفات، 1999م، ص28)

وفي بداية الثمانينات قاد(يوري أندرويوف) خط التشدد الأيدلوجي العسكري فيما أسماه (نزعة الهيمنة الأمريكية على العالم) والتصعيد الأمريكي السبّاق التسلح وتحول صراع الأفكار إلى صراع عسكري في محاولة لتقويض التوازن العسكري الاستراتيجي القائم، بيد أن وصول أندرويف إلى زعامة الحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي وسجل في الوقت ذاته بداية ثورة الجلاسنوست* التي أطلقها خليفته ميخائيل غورباتشوف، وإذا كان أندروبوف قد واصل خط التشدد في إدارة الصراع السوفيتي الأمريكي مستنداً إلى قبول تحدي سباق التسلح فإن خط المهادنة الذي تبناه ميخائيل غورباتشوف انطلق من اليقين باستحالة مواصلة دور القوة العظمى في الحرب الباردة بالاستناد إلى القوة العسكرية وحدها خاصة مع تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية ومع إقدام جورباتشوف على تقديم التنازلات العسكرية والسياسية من جانب واحد، وهو يؤكد بذلك انهيار القوة العظمى السوفيتية، وإذا كان أندروبوف قد طالب بالتروي في التغيير الذي أراده في إطار النظام ذاته، فإن جورباتشوف قد فجر الثورة التي قادت إلى تفكيك البناء الامبراطوري وانهيار النظام الشيوعي بإضعاف التلاحم الشمولي وطبقاً للأدبيات السوفيتية، إن مفهوم القوة الشاملة للدولة كان يعني أنها تشمل الجوانب التالية: القدرة الجيوبولوتيكية، الموارد الطبيعية، القدرة الاقتصادية، ميزان التجارة، القوة العسكرية والسكان، العوامل المعنوية والسياسية ونوعية الدبلوماسية ومستوى التقدم العلمي ومستوى التحديث والتجديد. (حلايقة، 2014م)

ورغم امتلاك الاتحاد السوفيتي أعظم ترسانات الأسلحة التقليدية والنووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن احتفاظه بالتفوق في مجال القوة العسكرية بدا مستحيلاً بالنظر إلى تكاليف ومخاطر هذا التوجه، والأهم هو تدهور القوة الاقتصادية السوفيتية نتيجة عجز آليات اقتصاد الأوامر عن توفير الأساليب التكنولوجية والتنظيمية والإدارية الحديثة التي تؤمن تسريع التنمية ورفع الإنتاجية، وقد تفاقم مأزق الاقتصاد السوفيتي بسبب الحصار التكنولوجي واستخدام سلاح الغذاء وتصعيد سباق التسلح من جانب الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى تخصيص الاتحاد السوفيتي لموارده العلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية وغيرها للأغراض العسكرية على حساب حاجات الاقتصاد، وهو ما ادى إلى تدهور القدرة الاقتصادية النسبية للاتحاد السوفيتي على الصعيد العالمي، ويمكن تحديد أهم مؤشرات ضعف الاتحاد السوفيتي منذ التفكك في 26 ديسمبر 1991م في المؤشرات التالية: (سيرغي بريزكون، 2014م)

1. تحول الأيدلوجية في رسالة التحرير إلى رمز للكبت: من الواضح أن الأيدلوجية التي قام عليها النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي قد تحولت إلى مؤسسات تنسب لنفسها صفة تجسيد الأيدلوجية، بينما أصبحت هذه

المؤسسات في نظر الجماهير مجرد بناء مؤسسي ينطوي على قدر كبير من الكبت، ولم تعد لها جاذبية، ومع هذه التحولات داخل النظام الشيوعي ظهرت احتمالات، الاحتمال الأول يرى أن النظام الاشتراكي الذي أنجز في العقد الثاني في القرن العشرين أصبح مآله السقوط والانهيار من الداخل عاجلاً أم آجلاً، والاحتمال الثاني يؤكد أن هناك وعياً ذاتياً بأن عملية السقوط واردة لا محالة وبالتالي يجب التصدي لهذه العملية قبل حدوثها.

2. فشل عملية الإصلاح: إن نظرية جورباتشوف الإصلاحية هي أكثر النظريات شمولية وعمومية، وقد جاءت متأخرة بحيث لم تعد مجدية في تحقيق مهمة إنقاذ النظام وإصلاحه من داخله، وعلى نحو سلمي، وبإيجاز شديد فإن النظام السوفيتي القديم اتسم بالركود الممتد والعجز على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية على نحو منهجي مما أدى إلى تكدس ركام هائل من المشكلات والتناقضات المستفحلة في هياكل المجتمع والدولة لفترة طويلة من الزمن، وبمجرد عدم مزاولة جورباتشوف للعنف لقمع هذه التناقضات ظهرة الفجوة بين المشكلات المتراكمة والقدرة المحدودة للنظام القديم مما أدى إلى زيادة عوامل الهدم داخل النظام الشيوعي.

من انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م وحتى عام 2006م:

شكل إنهيار الشيوعية في شرق أوربا حدثاً تاريخياً وتجلت خطورة وعظمة الحدث في أن أحداً لم يستطع التنبؤ بوقوعه، فضلاً عن أنه تم دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي ومن تلقاء نفسه، وشكل هذا الإنهيار اختفاء أحد قطبي الحرب الباردة، فحدث تغير في ترتيبات القوى الدبلوماسية والاستراتيجية في العالم ليصل إلى بنية العلاقات الدولية ليسفر عن توزيع جديد للمسؤوليات الدولية أفصحت بوجهها من خلال أزمة وحرب الخليج 1990 – 1991م، فطريقة تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة أرسل إشارة إلى ما يمكن أن يكون عليه النظام الدولي الجديد، وكذلك الحرب العراقية حيث أصبح العالم يتجه وبخطوات متسارعة نحو التشكل من جديد وبوجه يحمل قطبية واحدة تتجاوز بما لها من قوة عسكرية واقتصادية كل الحواجز والقوانين والأعراف، وأصبحت تجعل هذا الوجه بالنشاط في مجال حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الإنسانية، ومن خلال منظمات المجتمع المدني والتي تحمل في أضابيرها ما تحمل. (الولدفير، 2003م، ص 19)، وعندما تشكل النظام الأحادي القطبية تغيرت السياسات العالمية وأصبح لها مساران هما: (ولتفيد، 2003م)

أولاً- السير عملياً في تشكيل السياسة الدولية على أساس مسارات ثقافية وحضارية، ويتضح ذلك من خلال كتاب (صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي).

ثانياً- تدور السياسة العالمية حول القوة والصراع من أجلها وتتغير العلاقات الدولية اليوم على أساس هذا البعد الحاسم، ففي مرحلة الحرب الباردة كانت بنية القوة العالمية ذات قطبين، أما بنية النظام الأحادي فهي مختلفة المنشأ.

لقد تحولت طبيعة الهيكلية الدولية وانتقلت من حالة التعددية القطبية إلى حالة القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك دخل القطبان حالة من حالات الصراع المستدام الذي كان يطلق على تلك الفترة بالحرب الباردة، ومن ثم حدث تطور مهماً جداً في طبيعة الهيكلية الدولية بحلول العقد الأخير من القرن المنصرم وهو تفكك الاتحاد السوفيتي وانتقال الهيكلية الدولية إلى نظام أحادي القطبية، حيث هيمنت الولايات المتحدة على هرم القطبية الأحادية على الرغم من أن معالم الهيكلية الدولية الحالية مشوهة وغير واضحة، بحيث يمكننا أن نلتمس ذلك من خلال أهم القطاعات التي ترتكز عليها الدول، وهي القطاع العسكري والاقتصادي، وعندما يتعلق الأمر بالقطاع العسكري فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد عسكرياً هي ذات هيمنة على العالم، بحيث إن أقرب منافسيها وهي الصين وروسيا مجتمعتان لا يمكنهما الوقوف في وجه الترسانة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة، ويعود التفوق العسكري الأمريكي إلى الانتشار الشامل والكامل للقواعد الأمريكية والجيش الأمريكي في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى الأساطيل الأمريكية والجيش الأمريكي في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى الأساطيل الأمريكية التي تنتشر في المياه الدولية، فالولايات المتحدة تمتلك اليوم أقوى سلاح بحرية في العالم أجمع، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تحتفظ بطائرات عسكرية على حاملات طائراتها تساوي ضعف ما يملكه العالم أجمع من طائرات عسكرية، ولا يقتصر التفوق العسكري الأمريكي على سلاح البحرية بل في كافة فروع الأسلحة، وبذلك فإن الولايات المتحدة لديها أكبر نسبة للإنفاق العسكري حول العالم، بحيث لو تم جمع المجموع العالمي للإنفاق العسكري لوجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على العالم بأسره وبنسبة كبيرة، وبهذا فإن القطبية الأحادية والهيمنة العالمية هي للولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً.(شندب، 2003م، ص 12-13)

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحدة على مجريات الأحداث العالمية، هذه السيطرة تمت من خلال ما يعرف بالنظام العالمي الجديد وهو يعتبر إقراراً لنمط الأحادية القطبية من جانب الولايات المتحدة من خلال فرضها قيم وضوابط أمريكية تسيّر العلاقات الدولية.

ليس النظام الدولي أحادي القطبية نظام السوق والديمقراطية والطريقة الأمريكية في الحياة على اعتبار نهاية التاريخ، كما طرحه فوكوياما* وليس هو صراع الثقافات والاقتصاد والمدنية كما أفاد هينتغتون* بأن العالم الجديد هو صراع الحضارات موجهاً إلى تجاوز الاستقطاب في العالم الآخر، بل إن مشروع السيطرة

السياسية والعسكرية الأمريكية الأحادي القطب موجه بالدرجة الأولى إلى ضمان إمداد الغرب الصناعي المتقدم بالموارد الأولية والنفط، الأمر الذي يتطلب بدوره استقطاباً عالمياً أكثر تفاقماً وحدةً، أما المشروع الكوني للمجتمع المدني كما يفكر المدافعون الغربيون عنه فيقوم على تجاهل نتائج البنية الاستقطابية العالمية ويعجز عن إدراك أن تمدين الرأسمالية في القسم الذي يتمتع بالإمتيازات من العالم ليس ممكناً بسبب آثاره التي ستنعكس على بقية العالم. (شعيبي، 2002م، ص15)، ويرى بعض العلماء أن الممارسات الأمريكية في مرحلة ما بعد هزيمة القطب الشيوعي تذكر بممارسة الامبراطوريات الكبرى، هذا ما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن خلقت مستلزمات التوتر وعدم الاستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والاحتلال والصراعات الأهلية والفقر، وتعرضت شعوب ودول لمخاطر كبرى، وهذا ما شجع بعض الدول على العمل لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب متنوع النظم يعيد التوازن للوضع الدولي، ولا يسمح فيه للتفرد الأمريكي كقطب واحد لقيادة العالم الذي عرض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر مما أفرغ ميثاق الأمم المتحدة من محتواه، ولذلك لم يقتنع الرأي العام العالمي أن هناك مبرراً لكي تنفرد دولة بالهيمنة على العالم والتحكم بمصائره ومصائر شعوبه، وهذا ما يؤكد أن مرحلة القطب الواحد التي يمر بها العالم خلال النظام العالمي الجديد هي حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية نتيجة للتداعيات التي شهدها الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية آنذاك عقب انتهاء الحرب الباردة. (شعيبي، 2002م، ص17).

بعد أن سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات العلاقات الدولية وانفردت بقيادة العالم فيما يعرف بالعالم أحادي القطبية، هنا تجلت واتضحت سياسة الولايات المتحدة في محاولتها في السيطرة على العالم، وفي هذه الفترة كانت السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم تقوم على مصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة العالمية، وتعتبر السياسة الأمريكية الأحادية القطبية هي امتداد للأنكلوسكسونية التي تأسست بعد فتح أمريكا ونشوء فكرة القيامة والخلاص وتكريس العنف لأجل انتصار المقدس على المدنس أو الخير على الشر، ولذلك عملت الولايات المتحدة على تطبيق مفهوم سيادتها وسيطرتها على العالم وذلك من خلال الأساليب الاستراتيجية التالية (فرج، 2000م، ص29):

1- تعظيم دور القيادات والرموز الأمريكية وإظهارهم بصورة المنقذين للعالم.
2- توجيه سياسات العالم من خلال الضغوط والمساعدات الاقتصادية نحو الرؤية الأمريكية.

3- إعطاء دور كبير للشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات لإسناد السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم.
4- إظهار الولايات المتحدة الأمريكية بأنها القوة العظمى المسيطرة على العالم وتعميم نموذجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على العالم، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والمنظمات والاتحادات والنقابات وكل أشكال العلاقات الدولية.

واصلت الولايات المتحدة فكرتها وسياستها التي تقوم على الهيمنة السياسية والاقتصادية وتطبيق السياسات البراغماتية واستخدام سياسة فرقّ تسد، وتطبيق سياسة الطرق على الجدران من أسفلها، ومن أهم المناطق التي سيطرت الولايات فيها على مجريات الأحداث منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ذات أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية وتجارية، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاثة مرتكزات أساسية هي(فرج، 2000م، ص48):

1- استمرار واقع التجزئة بين شعوبها.
2- استمرار تدفق النفط للغرب وبأسعار معقولة.
3- استمرار وجود إسرائيل كامتداد أصيل للغرب وحارس ميداني لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الخلاصة:

لعبت القوة دوراً أساسياً وكبيراً في توجيه النظام الدولي بتحالفاته، وتحديد سمات المرحلة التي يمر بها النظام، والتي تم تقسيمها على أربعة مراحل بدأت بمعاهدة ويستفاليا (1648م) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1917م)، ومن الحرب العالمية الثانية من 1939م وحتى نهايتها عام (1945م)، ومن ثم فترة الثنائية القطبية، والتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991م)، والتي بدأت ترسخ لنظام دولي جديد أحادي القطبية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي امتد حتى عام (2006م).

وقد شكل عام (2006م) وفقاً للعديد من المنظرين والباحثين إرهاصات التغير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب يقوم على التحالفات ما بين الدول في أقطاب موحدة تجمعها المصالح، والذي سيأخذ فترة من الزمن حتى تستقر معالمه وتتضح قواه، وهذا ماستوضحه الدراسة في الفصل القادم.